

الحفاظ وعمليات التصميم العمراني للمواقع التراثية:

تطور مفاهيم الحفاظ:

لقد بدأ ينمو فكر وتداعيات عمليات الحفاظ العمراني في أوروبا منذ مطلع الستينات وبعدها، ثم أصبح مفهوماً راسخاً في الفكر والممارسة المعمارية في العقدين الأخيرين في الدول العربية لكن متأخراً بعض الشيء عنه في دول العالم الأول، الأمر الذي يدعو إلى متابعة تطوره وارتباطه بالتجربة الغربية في كثير من الأحيان . وعلى الرغم من شيوع تعبير الحفاظ العمراني والحضري، وانتشار الدراسات والمشروعات النظرية التي تتناولها، إلا أن القبول بالحفاظ كمفهوم حاكم لا زال شكلياً إلى حد كبير، بالرغم من القبول بأهميته وتوجهاته .

إن التطور الذي شهدته مفاهيم الحفاظ في العقدين الأخيرين في دول العالم الأول منه ما يلاقي قبول لدينا ومنها ما هو مستغرب، ومن التجارب الناجحة في هذا المجال تجربة "فرنسا" في السنوات العشر الماضية من خلال إيجاد مؤسسات عاملة مسئولة عن عمليات الحفاظ والارتقاء بالبيئات العمرانية، ويكون لها كيان متكامل يمكنه تحقيق ومنها الهيئة العامة للتنمية الحضرية والارتقاء، الهيئة العليا لآليات التنفيذ. تتعدد الآراء والمفاهيم الخاصة بعمليات الحفاظ والترميم وتتطور بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، وذلك في ظل المستجدات والظروف المتغيرة، والمشاكل المستجدة خلال هذه السنوات، كما تأثرت باكتشاف المواد والخامات والتقنيات الجديدة المساعدة في تلك العمليات، هذا ويمكن بيان بعض هذه التطورات في النصف الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي في المراحل التالية .

1/ مفهوم حماية التراث - منظمة اليونسكو 1945 : ظهر هذا المفهوم من خلال إصدار معاهدة دولية لحماية التراث الحضاري في الدول المختلفة في حالة العدوان أو الحرب ، والصادر عن منظمة اليونسكو ومن أهم توصياته قيام الأمم المتحدة بحماية تراث الدول المختلفة حال الحرب بإصدار القرارات اللازمة لذلك مع إمكانية استخدام القوة العسكرية لإلزام الجهات المختلفة بالمعاهدة إذا لزم الأمر.

2/ مفهوم الارتقاء بالمحيط الأثري 1964 : ظهر هذا المفهوم من خلال توصيات ميثاق فينسيا والخاص بالارتقاء بالبيئة العمرانية المحيطة بالأثر، مع التأكيد على أن الهدف وراء أية أعمال تكميلية يكون لصالح الأثر وإعادة استخدامه، مع تمييز الأعمال الأصلية عن الأعمال المستحدثة بالترميم.

3/ مفهوم إعادة التكوين 1972: يركز مفهوم إعادة التكوين الصادر عن وزارة الثقافة الإيطالية على ضرورة مراعاة تمييز الأعمال المستحدثة عن تلك الأصلية بالمبنى، رفض إعادة البناء ولكن إعادة التكوين للموجود، أعمال التدخل تكون في أضيق الحدود هذا بالإضافة إلى سماح المواد المستخدمة في الترميم بالتدخل المستقبلي.

4/ مفهوم الترميم بالطرق التقليدية 1980: تبنى ميثاق لاهور الخاص بحماية التراث الإسلامي على أن عمليات الترميم المختلفة يفضل أن يتبع فيه الأساليب التقليدية في التعامل إلا في حالات الضرورة القصوى.

5/ الترميم المدروس 1987 : تبلور هذا المفهوم ضمن فعاليات وتوصيات ميثاق الحفاظ على المدن والمناطق العمرانية التاريخية، وذلك من خلال التأكيد على أهمية إجراء دراسات مسبقة قبل التدخل في عمليات الترميم والإحياء للمناطق أو المباني ذات القيمة.

6/ مفهوم الإحياء 1994 : يعتبر مفهوم الإحياء من المفاهيم الحديثة والتي ظهرت خلال إعلان نارا للأصالة باليابان، حيث أكد على أهمية التركيبي ز على علاقة الحفاظ بالتراث الثقافي للإنسان وعدم إهدار القيم الثقافية للمجتمع والتأكيد على أهميتها ودورها في عمليات الحفاظ.

7/ مفاهيم الترميم : ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من التوجهات المعاصرة والنابعة من الواقع العملي لأعمال الترميم والارتقاء بالمناطق التراثية المتنوعة، والتي منها : إعداد مخطط حضري شامل للمناطق التراثية المتجانسة، تحديد خطة متكاملة لأعمال صيانة المباني التراثية، وضع قواعد تنظيمية تساعد على أعمال الصيانة وتدعم المهن

التقليدية بالإضافة إلى إتباع المنهج العلمي المناسب لأعمال الترميم المختلفة.

التجارب العربية في الحفاظ على التراث الأثري - الجزائر نموذجاً:-

تعتبر الجزائر من الدول العربية التي اهتمت بالتراث منذ سنوات حيث تم إصدار القانون رقم 167 الخاص بحماية الآثار و الذي عني بالأماكن و المواقع الأثرية و التاريخية و الحفاظ عليها ، وقد أولت هذه الأماكن و المواقع بالاهتمام والحفاظ و إعادة الاستعمال مع إحياء الطابع المتميز في المناطق الجديدة و في إطار تجربة الجزائر سنقوم بعرض تجربتين هما تجربة مدينة الجزائر القديمة في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها وتجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث الإسلامي.

1/ تجربه مدينة الجزائر في الحفاظ على المنطقة التاريخية بها:

الخلفية التاريخية :

عندما احتلت الجزائر من قبل الفرنسيين في عام 1830 م كان عدد سكان مدينة الجزائر يتراوح بين 25 و 30 ألف ساكن يحتلون مساحة على شكل مثلث تقدر 321 هكتاراً وكانت المدينة محمية بأسوار وحصون عسكرية عالية ولها عدة أبواب كمنافذ لها هي أبواب الحديد وعزون و الوادي وتتميز المدينة القديمة التي تسمى القصبه

باحتوائها على كنز في الفن المعماري التاريخي وطابع معماري مميز يظهرها بصورة رائعة بالإضافة إلى القصور الفخمة المستمرة بشموخها وبقائها الذي يتحدى الزمن وتتنوع المحلات والمدارس والمساجد بنظام دقيق يجعل النسيج العمراني متناسقاً مؤكداً للمعالم التاريخية الموجودة بالقصبة.

الوضع الحالي لمدينة الجزائر القديمة :

وقد وصلت هذه الخلية الأم من 25 ألفاً إلى 90 ألف ساكناً بكثافة حوالي 3000 ساكن في الهكتار الواحد وهي من أكبر الكثافات في العالم ، وأمام هذا الضغط الكبير والمستمر فإن مقاومة المباني قد ضعفت وتدهور عمران هذه المنطقة وأصبحت تحتاج إلى التدخل للحفاظ على هذا الميراث الثقافي والفني الفريد بطابعه المعماري الإسلامي الذي لم يبقى منه إلا 1700 متر مربع في حالة متدهورة قررت الحكومة الجزائرية ترميمها وإعادة الاعتبار لها في إطار خطة الصيانة والوقاية للمدينة القديمة . لقد أصبح من الضروري تحديد ووضع سياسة عاجلة من أجل صيانة ووقاية المدينة التاريخية ذات الجانب الثقافي الهام وفي إطار التوجيه العام (المخطط العام) حددت كثير من العمليات للقيام بها من أهمها إصلاح وتحديد القصبة والتي لم يبدأ بها إلا بتنظيم ملتقى انعقد في الجزائر في أكتوبر 1973م للبحث في "تجديد وإعادة بناء المراكز التاريخية" و كانت نتائج هذا الملتقى تشكل العامل الهام والمنطلق الأساسي لكل نشاطات وأعمال المجلس الشعبي لبلدية الجزائر حيث توصل إلى أن المدينة التاريخية كيان عمراني منعزل بتكوينه الاجتماعي ونشاطاته الاقتصادية وظروفه العامة وميراثه الثقافي والفني.

أهداف صيانة ووقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر :

حددت السياسة الأهداف الرئيسية لصيانة ووقاية المدينة وأحيائها كالآتي:

1- حماية التراث الثقافي و التاريخي والمحافظة عليه لتبقيه للأجيال الصاعدة.

2- تخصيص وظائف عامة ومنسجمة مع النسيج العمراني تساهم في الحماية والإحياء.

3- تعيين وظائف خاصة تساهم في الإشعاع الثقافي للمدينة القديمة.

4- دعم التجهيزات الأساسية والخدمات العامة و المناطق السكنية وتجديدها

مشروع وقاية المنطقة التاريخية بمدينة الجزائر

ولضرورة البدء في الوقاية و تهيئة القصبة" المدينة التاريخية " كان من الضروري إنشاء مكتب للدراسات المتخصصة في الإصلاح و الإحياء بالبلدية مع إقامة ورشة عمل بالموقع أقيمت في مباني القلعة العتيقة . ولتحقيق رد الاعتبار لمختلف الآثار الباقية والتي تعتبر شاهداً ورمزاً لتاريخ المدينة ولإبراز قيمة الطابع المحلي للمدينة فإن نطاق التدخل والعمل في القصبة اندرج في ثلاثة مراحل هي:

أ - سياسات تحقيق الوقاية و التهيئة للقصبة :

وتمثل هذه السياسات في الآتي:

1. ترميم وإصلاح المباني والمعالم التاريخية والأثرية وإعادة استعمالها.
2. إصلاح وتحديد المباني السكنية وإعادة كفاءة المسكن.
3. إزالة المباني المتدهورة والطفيلية الدخيلة وإعادة تعميرها.
4. إحياء الطابع المحلي في المساكن والمباني العامة.
5. إعادة تهيئة النسيج العمراني القديم.
6. إحياء الأنشطة القديمة وتحديد أماكن الأنشطة الجديدة المنسجمة مع النسيج العمراني.

ب - عمل دراسات قطاعية سابقة للتخطيط العام :

وتمثلت هذه الدراسات في الآتي:

1. الدراسات الاجتماعية والاقتصادية.
2. دراسات هيكل الأنشطة الاقتصادية.
3. الدراسات التاريخية للمدينة وخاصة القصبة.
4. دراسات حول شكل وهيئة النسيج والطابع العمراني والمعماري.
5. دراسات ظروف وشروط البناء وخاصة بالقصبة.

ج - إعادة التخطيط العام للتهيئة بالمدينة و تهيئة المنطقة التاريخية :

لقد قامت ورشة القصبة بإشراف مكتب الدراسات المتخصصة في الإحياء والتجديد بالعمل في العديد من البنايات الأثرية والتاريخية ذات القيمة الفنية العالية بدون انتظار للمخطط العام الذي تم إعداده مؤخراً لتوجيه الخطة العمرانية للمدينة مركزاً على صيانة ووقاية المدينة القديمة.

تقييم التجربة :

كان التشريع هو السبب الأساسي في نجاح تجربة الجزائر في الحفاظ على المناطق والمدن التاريخية . فلقد اهتمت الجمهورية الجزائرية بكافة الجوانب التشريعية لحماية الآثار والمناطق التاريخية وقد سنت كثير من القوانين لهذا الغرض وفي إطار هذه القوانين تم الحفاظ على كثير من المباني و المناطق التاريخية وكان من أهم هذه القوانين القانون 67 المؤرخ 20 ديسمبر 1967 م وتعديلاته نظراً لشموليته وخاصة اهتمامه بالترتيب والتسجيل للآثار والأماكن التي تنطوي على المصلحة التاريخية أو الوطنية أو الفنية أو الأثرية أو الغير مبنية الموجودة في مدى رؤية المكان أو الأثر

المقترح ترتيبه أو المقيد في القائمة الإحصائية الإضافية وهو داخل شعاع يبلغ 500 متر ويجب أن تتضمن القائمة نوع المكان أو الأثر ، موقعه الجغرافي ، المحيط الذي تم فيه الترتيب ومدى الرؤية للمكان أو الأثر ومساحته و الإرتفاعات الخاصة ، أسماء المالكين للأثر أو المبنى أو المباني المحيطة ، تاريخ قرار الترتيب أو التسجيل...الخ.
دون أن ننسى القانون الشامل لحماية التراث و الممتلكات الثقافية 98/04.

2/ تجربة الحفاظ على التراث بوادي ميزاب بالجزائر:

الموقع :

يقع تجمع ميزاب في صحراء الشبكة على بعد 600 كم من جنوب الجزائر وقد تواجد هذا التجمع من 1000 عام ويعد من النماذج العمرانية والمعمارية التي بقيت على حالتها في الجزائر ويتكون التجمع من 5 مدن صغيرة تقع على هضبة مرتفعة.

التطور التاريخي :

بنيت المدينة الأولى العطف على الهضبة يحيطها سور سميك بحيث يقع الجامع على قمة الهضبة وتحيط به الأحياء المخصصة لرجال الدين والصفوة ، أما السوق والمباني التجارية فتقع على سطح الهضبة . فيكون المركز الديني و الاجتماعي على قمة الهضبة والمركز السياسي فيكون حول مكان التبادل التجاري في السفح وبعد الانتهاء من تشييد المدينة الأولى تم إنشاء أربعة مدن أخرى هي بنورة، بنى يزقن، مليكة (المدينة المقدسة) غرداية وهي العاصمة وأكثرهم شهرة . و بهذا استطاع السكان بإمكانياتهم البسيطة إقامة تجمع عمراني من أفضل النماذج المعمارية والتخطيطية حيث تتميز المنطقة بالمناخ القاسي من حيث التفاوت الكبير في درجات الحرارة بين الليل والنهار بالإضافة إلى التقلبات الجوية الشديدة التي تنعكس على تخطيط المدينة الذي جاء متضاماً وجاءت الشوارع منحدرية مظلمة ضيقة وتجمع المساكن في مجموعات تضم المسجد والمدرسة كما تم تصميم المسكن بحيث تكون العناصر مفتوحة على الداخل على فناء مكشوف ويبدو من الخارج كحصن صغير وفتحاته صغيرة ، ويتكون من مستويين يتم الدخول إليه من سقيفة تعمل على توفير الخصوصية للمسكن . ويعتمد أسلوب الإنشاء على الطوب المصنوع من الطين المجفف في الشمس ، ويتم تغطية حوائطه بالجبس ويستخدم خشب النخيل في الأسقف والعقود . وتحظى المساجد في مدن وادي ميزاب بأهمية خاصة سواء من حيث عددها أو حجمها حيث تتميز بالبعد عن الزخرفة . ولكل مدينة مسجداً واحداً ما عدا العطف (أم المدن) يوجد بها مسجدين كما توجد مساجد صغيرة أخرى ملحقة بالمقابر وتتميز بطرازها المعماري الفريد.

تدهور تراث وادي ميزاب :

استطاع الطراز المعماري بوادي ميزاب أن يحيا ما يقرب من ألف عام نتيجة لعزلة هذا التجمع السكاني عن الحياة الحديثة لفترة طويلة ، فلم يدخل الوادي مرحلة التطور والتحديث إلا منذ فترة وجيزة ويساعد على ذلك اكتشاف البترول في صحراءه كما أن استقلال الجزائر أعطى التجمع دفعة للتطور والتحديث في شتى المجالات وخاصة الصناعة . وكان من نتائج هذا التطور إهمال السكان لأساليب البناء التقليدية ومواد بنائها واستبدالها بمواد حديثة كالأسمنت ، وهجر السكان منازلهم واستبدالها بمنازل حديثة خارج المدن مما أثر على طابع عمران هذه المناطق حتى كادت معالم المدينة تختفي.

جهود الحفاظ على تراث وادي ميزاب :

بدأت عام 1968 م عندما وجه رئيس شعبة العمارة بهيئة المحافظة على الآثار دعوة للحفاظ على وادي ميزاب القديمة وطرازها المعماري الفريد حيث قام الأهالي ببعض عمليات الترميم الذاتية لمسجد سيدي ابراهيم ولكن أثراً أخرى قد تعرضت للهدم . وعلى أثر الدعوة التي قامت بها هيئة المحافظة على الآثار شكلت لجنة للحفاظ على وادي ميزاب قامت بإجراء عدداً من الدراسات والرفع والتسجيل للمباني التاريخية كما قامت بتنظيم الندوات للتوعية بأهمية المحافظة على هذه المنطقة وطابعها المميز ، وبذلت جهوداً كبيرة لإقناع السكان بقيمة التراث المعماري بمدنيتهم وضرورة ترميمه وإعادة بناءه والحفاظ عليه. كما تم تجنيد طلبة الدبلومات والمعماريين الشباب للمشاركة في أعمال الرفع والتسجيل والترميم وإعادة تأهيل المنازل للسكن مرة أخرى وإلى جانب هذه الجهود تطلب الحفاظ على أسس البناء التقليدية وإحيائها في المساكن والمباني التي تبنى حديثاً فتم التحكم في ذلك وتمت بناء منازل جديدة تخضع لطابع المنطقة.

تقييم التجربة :

كان التشريع إلى جانب الجهود الذاتية من أهم عناصر نجاح تجربة وادي ميزاب في الحفاظ على التراث والذي نجح بصورة كبيرة في الحفاظ على المباني القديمة بالوادي وكذلك الحفاظ على الطابع العمراني والتخطيطي للمساكن الجديدة التي بنيت حديثاً . وكان للمشاركة الشعبية من الشباب الواعي الدارس دور هام لا يمكن إغفاله في نجاح التجربة.

و هناك تجارب أخرى رائدة في مجال حماية التراث العمراني الأثري و المحافظة على تخطيط المدن الأثرية نذكر منها التجربة المصرية و السورية و التونسية و المغربية ، أما على الصعيد العالمي فهناك تجارب مماثلة في كل من الباكستان و فرنسا و بريطانيا و الدانمرك...الخ.

و مع التطور الصناعي و التكنولوجي اليوم صار لزاما على هذه المدن التاريخية الاستفادة من هذا التطور (الهاتف ، الأنترنت ، وسائل النقل...الخ) حتى يواكب سكانها العصر و لكن بالمقابل يجب مراعاة خصوصيات هذه المدن بحيث لا تؤثر هذه الوسائل الحديثة على تميز هذه المدن. بحيث يجب حمايتها من خطر النمو السكاني المتزايد و تجنبها الاكتظاظ باعتماد إستراتيجية التوسع العمراني المدروس و المخطط أو بناء المدن الجديدة خارجا مع الربط بينهما بالطرق الرئيسية كما يجب إبعاد مظاهر الصناعة عنها أو إنشاء المصانع الكبرى بالقرب منها ، و الحل الأنسب لهذه المدن هي جعلها مناطق جذب سياحي بتسيير محلي من طرف السكان أنفسهم الذين سيستفيدون من مداخل إضافية من خلال الزيارات السياحية و البيئية لمدنهم و هذا الوعي لن يكون إلا بدعم مباشر من الدولة و تشجيع القطاعات المختصة في الميدان و كذا الترويج الإعلامي القيم لمثل هذه المقومات التنموية للدولة.